



جامعة عين شمس
كلية الهندسة

الكتيب الثاني

وثيقة إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر

2013

جامعة عين شمس
كلية الهندسة
وكل الكلية للدراسات العليا والبحوث

الكتيب الثاني
وثيقة إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر

تأليف
أ.د مصطفى شعبان

أكتوبر 2013

جامعة عين شمس
كلية الهندسة
مكتب وكيل الكلية للدراسات العليا
والبحوث

تأليف: أ.د. مصطفى شعبان
تصميم الغلاف والتنسيق: د. عيبر الشاطر

المحتويات

4	1- مقدمة
4	2- تعريف الملكية الفكرية
4	1-2 المؤلفات
4	2-2 الكتاب
4	3-2 المؤلف
5	3- حماية حقوق الطبع والنشر
6	4- حقوق النسخ والتأليف
6	5- براءة الاختراع
6	6- مجال حماية حقوق النسخ والتأليف
6	7- تفصيلات بنود حقوق النسخ والتأليف
6	1-7 حق النسخ أو حق إعادة الإنتاج
6	2-7 حق الاشتقاق أو حق التكييف
6	3-7 حق التمثيل
6	4-7 حق العرض
6	5-7 حق النشر والتوزيع
6	6-7 حقوق التأليف أو الحقوق الأخلاقية
7	8- التعدي على حقوق النسخ
7	9- مدة حقوق النسخ
7	10- قانون حماية الملكية الفكرية المصري
9	11- الإجراءات
9	1-11 حقوق المؤلف
10	2-11 التقدم بالكتاب واعتماده
10	3-11 صرف المكافأة
11	4-11 حماية حقوق الملكية الفكرية
12	12- المراجع

الملاحق:

13	ملحق رقم 1: نموذج التقدم بكتاب
14	ملحق رقم 2: نموذج التقدم بشكوى لحفظ حقوق الملكية الفكرية

وثيقة إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والنشر وتعويض من يقوم بالنشر

1- المقدمة

المؤلف والمؤلف هما ضرورة ولازمة لتكوين المجتمع القارئ والباحث عن المعرفة لاستكمال مقومات تأسيس المعرفة الهندسية الجديدة والمتجددة، من استيعاب وتوظيف المعارف السائدة التي تخصب واقع التعليم الهندسي. ومن هذه النشاطات الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، بحثًا وتأليفًا، إبداعًا، وابتكارًا. وتشمل الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس البحوث المنشورة والكتب العلمية وأوراق العمل في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية. وفي هذه الوثيقة يكون التركيز على المقررات العلمية الدراسية، وما يحاط بها من إجراءات حقوقية لنشرها، والتركيز على الأستاذ المنتج والمبدع وغير ذلك قد يكون حافزًا للأساتذة على مواصلة جهودهم في التأليف. ومسألة التأليف ترتبط بالكثير من الإشكاليات منها ما يتعلق وما تتطلبه من قيم يمكن تكثيفها في فضيلة الأمانة العلمية، وقد تأخذ أشكالًا أخرى متنوعة.

إن قضية الكتاب الجامعي تمثل إحدى القضايا الاستراتيجية في تطوير التعليم الجامعي، بما له من آثار على مسيرة أي مناحج تحسين نوعية العملية التعليمية، ولا تتجاهل الوثيقة الذين يلتزمون بالأمانة في إنتاجهم العلمي وفاءً بما تنتظره منهم الجامعة في أداء رسالتها.

هذه الموضوعات جعلت قضية التأليف وما يحاط بها من حقوق من ضمن ملفات مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد بالكلية، ولقد قامت لجنة التحفيز باستقراء بعض موضوعات حقوق الملكية الفكرية لبعض التجارب والدراسات المتاحة حيث أشارت في كثير من المواضع إلى أهمية هذا الجانب بالنسبة للعلماء والباحثين وغيرهم من الجماعات العلمية المختلفة إلى درجة أن هناك مجتمعات كثيرة قد سنت قوانين ووثائق لتعطي أصحاب الملكية الفكرية القدرة على التحكم في كيفية استخدامها. وهذه النماذج المتباينة للملكية الفكرية التي تعترف بها كثير من الأمم تتضمن حقوق الطبع، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية.

2- تعريف الملكية الفكرية

الملكية الفكرية هي ما ينتجه ويبدعه العقل والفكر، فهي الأفكار التي تتحول إلى اختراعات ونظريات وتصميمات وأشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتمثل في الإبداعات العلمية والفكرية والعقلية، والابتكارات، والكتب والمراجع، برامج الكمبيوتر، والنشرات، وشرائط الفيديو، والموسيقى. ويتطلب إعادة تطوير تلك المنتجات وقتًا طويلاً واستثمارات مالية ضخمة، لذلك نجد أن المبتكر يطالب بعائد على مجهوده، وذلك بحصوله على "حقوق الملكية الفكرية"، حيث أنها تسمح لهذا المبتكر بوضع قيود على استخدام الملكية الفكرية الخاصة به. وهناك عدة أشكال من الحماية ومنها حقوق النشر والتأليف، والأسرار التجارية، والعلامات التجارية، وبراءة الاختراع.

1-2 المؤلفات

- يمكن أن تكون كتابة أو منهلاً للعلم والمعرفة.
- وأن يكون برنامج كمبيوتر للاستخدام في العمليات الهندسية والمحاسبات والميزانيات أو مراجعة المشروعات والمخازن.
- أن يكون ابتكارًا علميًا أو اختراعًا جاءت به القرينة الإنسانية.

- أن يكون قطعة موسيقية أو تمثيلية أو رواية أو فيلم.

2-2 الكتاب

- إنه منهلًا هامًا للعلم والمعرفة والتعليم.

- ويقوم شخص ذو مؤهلات ومواصفات وقدرات خاصة مثل عضو هيئة التدريس في حالة الكتاب الجامعي بتأليفه وإعداده وتقديمه.

3-2 المؤلف

- يكون عضو هيئة التدريس مؤلفًا لكتاب ما في مجال إذا كان هذا العضو هو الذي اقترح مادته العلمية من بنات أفكاره، وقام بتنظيمها وترتيبها في أجزاء أو فصول رئيسية وثانوية بما يجعل الفصول المتقدمة شروحات ضرورية تيسر فهم القارئ لم يرد في الفصول التالية.

- وإذا قام هذا العضو بشرح موضوعات هذا الكتاب بأسلوبه الخاص وتوضيح أفكاره بطريقته الخاصة ووسائل إيضاحه المبتكرة ولا يكون في ذلك ناقلًا أو مكرّرًا لأفكار كاتب أو مؤلف آخر بالرغم من إمكانية تعامله مع نظريات وحقائق سبق تعامل آخرين معها وعرضهم لها بأساليبهم الخاصة.

- ينبغي أن يكون إخراج الكتاب وتنظيم وتنسيق مادته العلمية جديدًا بالرغم من إمكانية تعامله مع عناوين رئيسية وفرعية سبق تعامل آخرين معها، في هذه الحالة يكون عضو هيئة التدريس مؤلفًا للكتاب وله الحقوق المطلقة في الملكية الفكرية للكتاب.

3- حماية حقوق الطبع والنشر

تهدف مكافحة انتهاك وقرصنة حقوق الطبع والنشر إلى مكافحة قرصنة المواد الدراسية، والبرمجيات، والعمليات الانتهاكية الأخرى، مثل النسخ والبيع غير المشروع للمنتجات الصوتية والمرئية المقرصنة المهربة، وانتهاك وحقوق الطبع والنشر للأعمال اللغوية المكتوبة والمنتجات الصوتية والمرئية.

ويشمل ذلك اقتباس المعلومات أو استنساخها أو إعادة نشرها أو ترجمة أي أجزاء منها بغرض ترويجها على نطاق أوسع، وأيضًا المواد المعروضة على صفحات شبكة الإنترنت، بما في ذلك الصور والتصميمات والرسوم البيانية. ويحظر استعمالها لأي غرض، بما في ذلك إعادة تغليفها في نسخة مطبوعة، أو تجميعها على هيئة اسطوانات مدججة، أو أي وسائط إعلام إلكترونية أخرى، ما لم يتم الحصول على إذن كتابي مسبق بذلك. ويوجد وسائل أساسية يمكن بها حماية حقوق الملكية الفكرية، مثل حقوق النشر- والتأليف والأسرار التجارية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع.

4- حقوق النسخ والتأليف

هي مجموعة من الحقوق التي تنظم استعمال النصوص أو أي تعبير عملي فني، أدبي، أكاديمي عن فكرة أو معلومة ما. أي أنه "حقوق نسخ واستخدام عمل إبداعي جديد". تشكل هذه الحقوق نوع من الحماية للمبدع ليتقاضى أجرًا عن إبداعه لفترة محددة تختلف من البلاد لآخر. ومثال لذلك حسب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، تبقى الأعمال الإبداعية محفوظة الحقوق بشكل عام مدة حياة المنتج، وسبعين عامًا بعد ذلك. كما أن الأعمال التي تنتهي مدة حمايتها الفكرية تدخل ضمن ما يسمى ملكية عامة فتصبح في متناول استخدام الجميع.

5- براءة الاختراع

براءة الاختراع هي حق يتم منحه للمخترع، لمنع الآخرين من إنتاج أو استخدام أو بيع أو عرض بيع الاختراع في الدولة التي منحت حق براءة الاختراع.

6- مجال حماية حقوق النسخ والتأليف

كان مفهوم حقوق النسخ أو التأليف في بداياته معنيًا بحماية حقوق مؤلفي الأعمال العلمية والأدبية والفكرية، أي حقوق الكتاب، لكنه الآن يستوعب مجالات أخرى واسعة. فمعظم الدول تعطي حقوق النسخ في الأعمال الموسيقية والدرامية والسينمائية والفوتوغرافية، وكذلك الفنون الجميلة من رسوم ونحت، والأعمال المعاصرة من الجانب الفني أو الجمالي فقط، وبرامج الكمبيوتر وتصاميم الأزياء. ومن أهم مبادئ حقوق النسخ أنها لا تحمي الأفكار وإنما تحمي تعبير المؤلف عن الأفكار. فمثلًا لو اكتشف أحدهم نظرية فيزيائية؛ فإنه لا يستطيع أن يخضع النظرية لحقوق النسخ، لكن لو ألف مقالًا أو كتابًا يشرح فيه النظرية، فإن نص المقال أو الكتاب يصبح خاضعًا لحقوق النسخ.

ويزداد الأمر تعقيدًا في مسألة الصور والرسوم. فمثلًا عمل نسخة طبق الأصل من صورة فوتوغرافية لمنظر معين عن طريق ماسح ضوئي مثلًا أو من خلال إعادة التحميض هو خرق لحقوق النسخ، لكن محاولة تصوير نفس المشهد من قبل شخص آخر ليس خرقًا لحقوق النسخ. لكن عندما يبذل المصور جهدًا لتصميم المشهد بنفسه كاختيار كمية الضوء ولون الخلفية وترتيب أجزاء المشهد، فإن محاولة مصور آخر أن يصنع مشهدًا مشابهًا ويصوره بنفسه قد يصبح خرقًا لحقوق النسخ.

وكذلك تحمي حقوق النسخ الجانب الفني أو الجمالي، أو طريقة التعبير. وتأتي أهمية ذلك في مجال برامج الكمبيوتر والهندسة المعاصرة والتصنيع. كمثال لو اخترع مهندس جهازًا ما فلا يمكنه بحمي اختراعه بحقوق النسخ وإنما عليه أن يلجأ إلى تسجيله كبراءة اختراع، ولكن لو قام بتصنيع اختراعه بشكل ما، فإن الجوانب الجمالية التي لا علاقة لها بعمل الجهاز قد تخضع لحقوق النسخ. أيضًا لو كتب أحدهم برنامج معالجة نصوص، فإن البرنامج لا تخضع لحقوق النسخ، ولا يمكنه الحصول على حقوق النسخ في برامج معالجة النصوص عمومًا، لكن التصميم العام واختيار الألوان وغيرها من الأمور التي تخضع للذوق الشخصي وما شابه قد تصبح محمية بحقوق النسخ.

7- تفصيلات بنود حقوق النسخ والتأليف

تشمل تفصيلات بنود حقوق النسخ والتأليف ما يلي:

- 1-7 **حق النسخ أو حق إعادة الإنتاج:** وهو لا يقتصر على إعادة نسخ أو إنتاج كامل العمل، وإنما يكفي لخرق هذا الحق نسخ أو اقتباس جزء صغير جدًا من العمل في بعض الأحيان، مثل صفحة من كتاب أو مشهد من فيلم. وفي القانون الأمريكي يسمح بنسخ جزء من العمل تحت ضوابط معينة ضمن مفهوم الاستخدام العادل.
- 2-7 **حق الاشتقاق أو حق التكيف:** ويعني ذلك إنتاج عمل جديد مبني على عمل قائم موجود، مثل تحويل رواية إلى فيلم، أو ترجمة كتاب، أو تحويل كتاب مقروء إلى كتاب مسموع، أو تجميع اقتباسات من أعمال مختلفة ووضعها في عمل واحد، أو استخدام شخصيات من رواية في تأليف رواية جديدة.
- 3-7 **حق التمثيل:** مثل عزف عمل موسيقي أمام الجمهور، أو عرض مسرحية، وتدخل ضمنه حقوق البث.
- 4-7 **حق العرض:** مثل عرض فيلم أمام الجمهور.
- 5-7 **حق النشر أو التوزيع:** أي بيع نسخ من العمل بشكل تجاري، أو توزيعها على العامة بشكل غير تجاري.
- 6-7 **حقوق التأليف أو الحقوق الأخلاقية:** وتعني حق المؤلف في أن يوضع اسمه على العمل، وأن لا ينسب العمل إلى مؤلف آخر، وأن لا يتعرض العمل للتشويه أو التغيير. وهو من العلامات الفارقة بين قوانين الملكية الفكرية الأوروبية ونظيرتها

الأمريكية، إذ لا تعترف الحكومة الأمريكية بمثل هذه الحقوق ضمن قانون حقوق النسخ إلا في مجال الصور والرسوم، ولكن القانون الأمريكي يحمي هذه الحقوق من خلال قوانين أخرى كتوانين المنافسة التجارية.

ويستطيع مالك حقوق النسخ أن يجمع الرسوم من مستخدمي العمل، كأن يحصل مؤلف أغنية على رسوم من محطات الإذاعة مقابل بثها لأغنيته. ويمكن لمالك حقوق النسخ أن يبيع الحقوق كاملةً لشخص آخر وقد يكون الشخص الآخر شركة، أو أن يهدي أو يبيع الرسوم التي يحصل عليها من هذه الحقوق إلى شخص آخر. ويمكنه أيضًا أن يبيع الحقوق أو يعطيها للآخرين بشكل مجزئ، وتسمى في هذه الحالة رخصة أو ترخيص. وتكون الرخصة إما لجميع تفصيلات البنود أو غير ذلك. فيعطي مثلًا لشخص ما رخصة اشتقاق، ولشخص آخر رخصة عرض، ولشخص ثالث رخصة توزيع. وفي كثير من الأحيان لا يمكن سحب رخصة حقوق النسخ والتأليف إلا تحت شروط معينة.

8- التعدي على حقوق النسخ

يتم تسمية التعدي على حقوق النسخ بالخرق أو التجاوز. ويتم محاسبة التعدي أو الخرق أو التجاوز باللجوء إلى القضاء المدني في الأغلب، فإما أن يمنع القضاء الشخص المتعدي من مواصلة المخالفة، أو أن يفرض عليه تعويضات مالية يؤديها إلى صاحب الحقوق، أو الاثنين معًا، وفي السنين الأخيرة تمت إضافة العقوبات الجنائية إلى قانون حقوق النسخ بضغط أساسي من شركات تسجيل الموسيقى، نظرًا لانتشار ظاهرة تبادل الملفات عبر الإنترنت. ولكن العقوبات الجنائية لا تفرض في العادة إلا في حالات النسخ التي تتم على نطاق واسع بهدف التوزيع على عدد كبير من الناس.

ويشترط في التعدي أو التجاوز أو الخرق حصول نوع من النسخ الفعلي، بمعنى لو وصل شخصان إلى نفس التعبير بشكل مستقل، فلن يوجد تعدي أو تجاوز أو خرق ما دام ليس هناك ما يثبت أن أحدهما رأى عمل الشخص الآخر. ولكن هذا لا يعني اشتراط النية أو العلم لحدوث التجاوز، فاستعمال نسخة غير مرخصة من برنامج كمبيوتر دون علم بمخالفتها لحقوق النسخ لا يعني بالضرورة حضانة المستخدم من التبعات القانونية. ويوجد في القانون الأمريكي مفهوم "المتعدي البريء"، لكنه لا ينطبق إلا في حال أن أهمل صاحب العمل وضع إخطار بحقوق النسخ على أعماله.

ولا يشترط نسخ العمل كاملاً لحدوث تعدي أو تجاوز أو خرق، فطباعة فصل أو حتى صفحة من كتاب بدون إذن صاحب الحق يعدّ تعدياً أو تجاوزاً أو خرقاً في أغلب الأحيان، وكذلك عرض مقطع من فيلم. كما أن القيام بعمل ما بناءً على عمل آخر قد يكون خرقاً، ويسمى ذلك بالاشتقاق. ومن الأمثلة على الاشتقاق أخذ صور ثابتة من فيلم ونشرها، أو تحويل رواية إلى مسرحية، أو ترجمة كتاب من لغة إلى أخرى، أو استخدام شخصيات من رواية في كتابة رواية أخرى. أيضاً القيام بعمل مشابه للعمل الأصلي بشكل كبير قد يشكل تعدياً على حقوق النسخ.

9- مدة حقوق النسخ

تتفاوت مدة حقوق النسخ حسب الدولة، ولكن الاتجاه العام هو إلى توحيد المدة من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وحاليًا تنص الاتفاقيات على أن لا تقل مدة الحماية في الدول الأعضاء عن حياة المؤلف وخمسين عامًا بعدها، والمدة الأكثر شيوعًا هي حياة المؤلف مع سبعين عامًا.

وفي القانون الأمريكي، تتفاوت مدة الحقوق حسب الفترة التي أنتج فيها العمل أي قبل عام 1978 م أو بعده، ولكن الأعمال الجديدة تخضع لحياة المؤلف وسبعين عامًا. وإذا كانت حقوق النسخ مملوكة لشركة أو كان المؤلف مجهولاً تصبح المدة 95 عامًا بعد النشر- أو 120 عامًا بعد الإنتاج، أيها أقل.

والأعمال التي تنهبي مدة حمايتها تدخل ضمن ما يسمى الملكية العامة فتصبح في متناول استخدام الجميع. وبعد دخول العمل في الملكية العامة، لا يشترط قانون حقوق النسخ الأمريكي الرجوع إلى صاحب العمل حين إعادة استخدام العمل، أما القوانين الأوروبية فتتطلب بالاستمرار في الرجوع إلى صاحب العمل حتى بعد انتهاء مدة الحماية حفاظًا على "حقوق المؤلف".

10- قانون حماية الملكية الفكرية المصري

قد عرفت المادة 1/138 من قانون الملكية الفكرية المصري المصنف بأنه "كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه". وفي المقابل راعت المادة 141 مالا يدخل في تحديد المصنف وذلك بقولها: "لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ولو كان معبراً عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف كما لا تشمل على: الوثائق الرسمية، وأخبار الحوادث، والوقائع التجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية، ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميزت بجمعها بالابتكار في الترتيب والعرض أو بأي مجهود شخصي جدير بالحماية".

وقد عدت المادة 140 من قانون الملكية الفكرية المصري أغلب المجالات التي تتمتع بالحماية في هذا الشأن، فنصت على: "تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية وبوجه خاص المصنفات الآتية:

- 1- الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
- 2- برامج الحاسب الآلي.
- 3- قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب الآلي أو من غيره.
- 4- المحاضرات، والخطب، والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.
- 5- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية والتمثيل الصامت.
- 6- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترن بها.
- 7- المصنفات السمعية البصرية.
- 8- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان والنحت، والطباعة على الحجر، وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة في مجال الفنون الجميلة.
- 9- مصنفات العمارة.
- 10- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
- 11- مصنفات الفن التشكيلي والتطبيقي.
- 12- الصور التوضيحية، والخرائط الجغرافية، والرسومات التخطيطية (الاسكنتشات)، والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية.

ويلاحظ أن هذا التعداد وارد على سبيل المثال وليس الحصر فتتمتع بالحماية المصنفات التي لم ترد بهذا النص طالما توافرت فيها صفة الابتكار، ولا يشترط لتمتع المصنف بهذه الحماية أن يكون منشورًا. أما المؤلف أو المبتكر: فقد عرفته المادة 3/138 من قانون الملكية الفكرية المصري بأنه "الشخص الذي يتنكر المصنف - ويُعد مؤلفًا من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفًا له ما لم يقم الدليل على غير ذلك. ويعتبر مؤلفًا للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم الشك في معرفة حقيقة شخصه، فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منبج المصنف سواء كان طبيعيًا أو اعتباريًا ممثلًا للمؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخص المؤلف. والمؤلف المشترك عرفته المادة 5/138 من قانون الملكية الفكرية على أنه "المصنف الذي يندرج ضمن المصنفات الجماعية، ويشترط في وضعه أكثر من شخص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم أو لم يمكن".

وتشير المادة 174 من قانون الملكية الفكرية المصري "إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك". وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد بمباشرة حق المؤلف إلا باتفاق مكتوب بينهم.

وإذا كان اشترك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن، كان لكل منهم الحق في استغلال الجزء الذي ساهم به على حده، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك. ولكل منهم الحق في رفع الدعاوى عند وقوع اعتداء على أي حق من حقوق المؤلف. وإذا توفي أحد المؤلفين الشركاء دون خلف عام أو خاص، يؤول نصيبه إلى باقي الشركاء أو خلفهم، ما لم يتفق على غير ذلك. كما نصت المادة 143 من قانون الملكية الفكرية المصري على أن "يتمتع المؤلف وخلفه العام بحقوق أدبية وأبدية غير قابلة للتقادم أو التنازل عنها وتشمل:

أولاً: الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة.

ثانياً: الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه.

ثالثاً: الحق في منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له، ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو إساءة بعمله لسمعة المؤلف ومكانته. ومع ذلك إذا قرر المؤلف نشر مصنفه ترتب على ذلك أن يتقرر للغير بعض الأعمال تجاه هذا المصنف دون حاجة إلى إذن من المؤلف وهذه الأعمال هي:

- عمل نسخة من المصنف للاستعمال الشخصي.

- تصوير نسخة بواسطة المكتبات العامة.

- أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لنقل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة.

- النسخ للاستعمال في الإجراءات القضائية أو الإدارية.

- النسخ الذي يقتضيه البث الرقمي، ويقصد به النسخ المؤقت للمصنف.

- النشر للأخبار.

- النشر للتعليق.

- النشر للدراسة.

ولقد حددت السلطات المالية للمؤلف ومدة الحق. وقد تضمنت المواد 160، 161، 162 من قانون الملكية الفكرية السلطات المالية للمؤلف وهي:

- يجوز التنازل عنها للغير.

- سلطات مؤقتة، (تحمي الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها في هذا القانون مدة حياته ولمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف).

كما نصت المادة 61 على أنه: "تحمي الحقوق المالية لمؤلفي المصنفات المشتركة مدة حياتهم ولمدة خمسين سنة تبدأ من وفاة آخر من بقي حياً منهم".

11- الإجراءات

1-11 حقوق المؤلف

يكون من حق عضو هيئة التدريس الذي ألف الكتاب بالإضافة أو الحذف من أجزاء الكتاب والتحسين والتجويد لأسلوب العرض والشرح وله حق السماح لزملاء آخرين بالاشتراك معه وضم أسمائهم بجانب اسمه على الصفحة الأولى والغلاف. كما يكون له حق النسخ والنشر- وإصدار ملاحق للكتاب وعمل إصدارات جديدة للكتاب. وله حق اختيار دار النشر التي تقوم بتوزيع الكتاب وتحمل مسؤولية بيع الكتاب وإعطاء المؤلف مستحقاته عن البيع بعد خصم أتعابها وحقوقها.

يملك المؤلف حق بيع حقوقه الفكرية للكتاب لأي جهة، الكلية أو الجامعة مثلاً في مقابل:

- مكافأة مالية كبيرة ومجزية نظير إبراء ذمة المؤلف من الكتاب وقيام هذه الجهة بتسويق الكتاب والتصرف في عوائد بيعه حسب إرادتها.
- مكافأة مالية معقولة بالإضافة إلى نسبة سنوية من عوائد توزيع وبيع الكتاب لفترة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان.
- في حالة احتفاظ المؤلف بحقوقه في الملكية الفكرية للكتاب فإن القانون يحمي حقوق ملكيته الفكرية لهذا الكتاب طوال فترة حمايته وكذلك خلال مدة زمنية حددتها المنظمات الدولية بسبعين سنة بعد وفاته.

2-11 التقدم بالكتاب واعتماده

يقدم الكاتب (مؤلف/معد/مقدم) طلب على النموذج رقم (1) كما في الملحق رقم (1) ومرفق به الكتاب لوكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب حيث يقوم بتحويل الموضوع إلى القسم المستفيد من الكتاب بتشكيل لجنة متخصصة مكونة من 3 أعضاء من أعضاء هيئة التدريس الأقدم في مجال موضوعات الكتاب لفحص الكتاب وتقرير صلاحيتها من عدمها. وفي حالة صلاحيتها يتم اعتماده وإعداد تقرير علمي عنه وإعطائه رقم إصدار وعمل نسخة مدججة على الكمبيوتر. وترفع النسخة الورقية مع تقرير لجنة الفحص والحكم إلى عميد الكلية لتوثيق الاعتماد بالعرض على مجلس الكلية.

وتكون مهام لجنة فحص الكتاب وتقرير صلاحيتها التأكد من:

- مطابقة محتويات الكتاب لمحتويات المقرر.
- سلامة المادة العلمية وخلوها من الغموض والتعقيد.
- مطابقة إخراج الكتاب للقواعد المتبعة في إخراج الكتب ونشرها.
- عدم احتواء الكتاب على فصول حشو ليس لها داعي.
- إعداد التقرير.

3-11 صرف المكافأة :

يتم صرف الحافز للمؤلف وفقاً للقواعد التالية:

- قرار لجنة الحكم على صلاحية الكتاب المشكلة بواسطة مجلس القسم.
- موافقة مجلس الكلية.
- يكون مبلغ المكافأة 5000 جنيه لكل ساعة تدريس من ساعات المقرر مع صرف نسبة من عائد مبيعات الكتاب سنويًا للمؤلف.

- تكون أولوية الصرف للدفعات ذات الأعداد الأقل من الطلبة وبالذات في حالة عدم توفر كتاب آخر لنفس المقرر.
- ويمكن زيادة المكافأة في حالة قيام المؤلف ببيع حقوق ملكيته الفكرية كاملة للكلية.

11-4 حماية حقوق الملكية الفكرية

تتم الحماية بعقوبات رادعة مثل الحبس والغرامة واسترداد ما تم كسبه من وراء بيع الأفكار المسروقة، والإعلان من خلال ميثاق شرف لحقوق الملكية الفكرية عن جرمته في سرقة أفكار غيره. ويوضح ملحق رقم (2) النموذج الخاص بالتقدم بشكوى خاصة بحفظ حقوق الملكية الفكرية.

12- قائمة المراجع والروابط من الشبكة الإلكترونية

- 1) <http://geo.creativecow.net/ar/a/476>
- 2) <http://arabic.china.org.cn/arabic/181009.htm>
- 3) <http://e-articles.infolt/i/253/1/aer>
- 4) <http://www.alkhulasah.com/content.php?rd=23401>
- 5) <http://www.egypt-bic.com/book8.htm>
- 6) <http://www.boeing-me.com/viewcontent.do?id=3102>
- 7) <http://wapedia.mobi/ar/>
- 8) قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم 22 لسنة 2002 .

نموذج التقدم بكتاب للنشر

أولاً: بيانات المؤلف:

اسم الكاتب (مؤلف/معد/مقدم):
الدرجة العلمية:
الكلية :
القسم :
العنوان :
التليفون:
الفاكس :
البريد الإلكتروني:

ثانياً: بيانات الكتاب :

عنوان الكتاب المقدم للنشر (باللغة العربية):
(باللغة الإنجليزية):
بلغة أخرى) :
لغة الكتاب : (باللغة العربية) (باللغة الإنجليزية) (بلغة أخرى):
عدد صفحات الكتاب:
اسم الناشر :
رقم إيداع الكتاب:
أي بيانات إضافية عن الكتاب:

ثالثاً: بيانات المقرر الدراسي:

المقرر الدراسي المطلوب الكتاب له:
السنة الدراسية:
الفصل الدراسي: (الأول) (الثاني) (صيفي)
القسم :
الكلية :
أي بيانات إضافية عن المقرر الدراسي المطلوب الكتاب له:

الاسم/
التوقيع/
التاريخ/

نموذج التقدم بشكوى لحفظ حقوق الملكية الفكرية

أولاً: بيانات مقدم الشكوى:

الاسم :
المهنة :
العنوان :
التليفون :
الفاكس :
البريد الإلكتروني :

ثانياً: بيانات المشكو في حقه:

الاسم :
المهنة :
العنوان :
التليفون :
الفاكس :
البريد الإلكتروني :

ثالثاً: موجز عن الشكوى:

.....
.....
.....
.....

رابعاً: مستندات مقدمة للشكوى:

.....
.....
.....
.....

الاسم /
التوقيع /
التاريخ /



جامعة عين شمس
كلية الهندسة

